اقتصاد

اقتراب انتخابات مجلس الإدارة في الشركات المساهمة يحسن مزاج البورصة

| علي محمود سليمان

زادت قيمة تداولات سوق دمشق للأوراق المالية خلال شهر آب الماضي على ١,٤ مليار ليرة سورية، بحجم تداول حوالي مليوني سهم، موزعة على أكثر من ٢٠٠٠ صفقة، خلال ١٧ جلسة تداول، حيث ارتفع مؤشر السوق بنسبة ٩,٦٣ بالمئة.

وفي تصريح لـ «الوطن» بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم بأن أداء البورصة خلال شهر آب كان مهماً، وخاصة مع نهاية الشهر حيث شهد تداولات بأرقام كبيرة غير معهود حيث وصلت تداولات يوم الخميس الماضي إلى ٢٣١ مليون ليرة سورية، مع تداولات جيدة على بقية أيام الشهر.

وتوقع أن تشهد البورصة تحسناً في أدائها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الجاري، وخاصة من ناحية ارتفاع قيم التداولات، لكون توقعات المساهمين بدأت تظهر للشركات المدرجة، كما أنه عادة قبل نهاية العام تبدأ الشركات العام بعقد مجالس الإدارة لديها وتبدأ المنافسة على الدخول إلى مجلس الإدارة، فيقوم بعض المساهمين بزيادة حصتهم من الأسهم ليتمكنوا من الترشح لانتخابات مجلس الإدارة، وهو ما ينعكس بارتفاع حركة الأسهم في البورصة.

ولفت قاسم إلى أن بورصة دمشق منذ بداية العام الحالي ٢٠١٨ لم تشهد انخفاضات حادة في أي شهر، وكانت التداولات جيدة، حيث وصلت قيمة التداولات من بداية العام ولنهاية الشهر الثامن إلى أكثر من ١٤ مليار ليرة سورية، وهذه القيم تعد أكثر مما حققته البورصة خلال العام الماضي كاملاً حيث كانت قيمة التداولات مع نهاية العام ٢٠١٧ قد وصلت إلى ١٣,٢ مليار ليرة سورية.

وأشار قاسم إلى أنه يفترض أن يتم إدراج شركتي الاتصالات الخليوية في بورصة دمشق مع نهاية العام الحالي لكونها ملزمة بموجب اتفاقية الترخيص للإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية مع نهاية العام ٢٠١٨، إلا في حال تم منحهم مهلة عام إضافية.

عن وضع الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات «نماء» أوضح قاسم أنها تقدمت بطلب لإعادة الإدراج ضمن السوق ونحن بانتظار موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية على تجزئة الأسهم لكون الشركة لديها مشكلة عدم توافق مع قانون الشركات لكونها لم تسو وضعها مع قانون الشركات ومن ضمن المتطلبات هو تجزئة الأسهم للشركة، وهي كانت قد تعرضت لإشكالية بضياع الأراضي وفقدان المحصول في المالكية وعدم إفصاحها عن الخسائر التي تعرضت لها الشركة وبناء عليه تم تعليق إدراجها والآن عادت الشركة للنشاط في السوق وتحقيق الأرباح، وتم عقد اجتماع الهيئة العامة للشركة وطالبوا فيه بتجزئة الأسهم وهذه إجراءات تتم في هيئة الأوراق والأسواق المالية وبمجرد الانتهاء من تجزئة الأسهم ستتم إعادة إدراجها في السوق وهي مرحب فيها ضمن السوق كما أي شركة تحقق متطلبات الإدراج في السوق فهي مرحب بها.

وبما يتعلق بما تعرض له بنك سورية والمهجر من حادثة احتيال بمبلغ ٢١٧ ألف دولار، أوضح قاسم أن البنك تقدم بإفصاح للبورصة بالحادثة وقد تم نشره وفق الإجراءات الطبيعية، وذلك لكي يكون هناك علم لدى جميع المساهمين وكما بلغنا من البنك فإن تم إلقاء القبض على الفاعل واستعادة المبلغ من الجهات المختصة، مشيراً إلى هذا النوع من الحوادث عادة يكون لها انعكاس على سعر السهم للشركة المدرجة وذلك عندما يكون المبلغ كبيراً ومؤثراً، ولكن بالنسبة لوضع بنك سورية والمهجر فقد تم اتخاذ الإجراءات الصحيحة بحيث لم يكن هناك أي تأثير للحادثة في سعر سهم الشركة في بورصة دمشق.

إعادة النور إلى ٤٣ قرية بدرعا في ٤٥ يوماً

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: صيانة مجموعات التوليد ستبدأ في ١٥ أيلول لكنها لن تؤدي إلى التقنين

| قصي المحمد

كشف وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلّي في تصريح لـ«الوطن» عن انتهاء الوزارة من إعداد سياسة البرنامج الزمني للبدء بإجراء الصيانات الدورية لمجموعات التوليد خلال فصل الخريف لاستقبال فصل الشتاء ليكون فصلاً مريحاً للمواطنين.

وخلال اجتماعه يوم أمس مع المديرين العامين والمعنيين والمتخصصين في وزارة الكهرباء، أكّد خربوطلي أنّ إجراء الصيانات أمر ضروري وأصبح وقته لمجموعات التوليد التي لم تتوقف عن العمل منذ ٦ أشهر (طوال فصل الصيف)، لافتاً إلى أنّ إجراء هذه الصيانات من المتوقع أنّ يوفّر ١٠ مليارات ليرة سورية على الخزينة العامة للدولة.

وأوضح أنّ البرنامج الزمني للبدء بإجراءات الصيانة سوف يكون في الفترة بين ١٥ أيلول الحالي، والتي تتزامن مع انتهاء فعاليات معرض دمشق الدولي، حتى نهاية تشرين الثاني مع دخول فصل الشتاء.

وقال وزير الكهرباء: «إنّ إجراء الصيانات لن يكون لها أي تأثير ولا يكون على حساب المواطن»، مؤكّداً أنّ هذه الصيانات أيضاً لن تغير من كميات الكهرباء المولدة، الأمر الذي يبعد الوزارة عن أي برنامج تقنين، موضحاً أنّه عندما يتم البدء بالصيانة لإحدى مجموعات التوليد، سيتم تشغيل المجموعة الرديفة لها بدلاً منها، ما سيتم المحافظة على كميات التوليد الموجودة حالياً.

وبيّن أنّ هذه الصيانات سيتم تنفيذها من خبراء سوريين وطنيين كما حدث في بداية فصل الصيف، لافتاً إلى أنّ هذه الصيانات كانت تنفذ مسبقاً من شركات أجنبية إلا أنّه بسبب الحصار اعتمدنا على أنفسنا.

وكشف الوزير خربوطلي عن إعادة الكهرباء في مناطق درعا بشكل كبير بمعدل قرية يومياً، إذ تم إعادة الكهرباء إلى ٤٣ قرية في ٤٥ يوماً، مشيراً إلى أن الاهتمام سيكون لإعادة الكهرباء إلى الشيخ مسكين وسوف يتم حشد طاقات وإمكانيات مديرية كهرباء درعا للعمل على إعادة محطة التوليد فيها، والتي وصلت أضرارها إلى ٨٠ بالمئة، منوهاً بأن إعادتها إلى العمل تحتاج إلى نحو شهرين على حين أن الكهرباء سوف تعود إلى المدينة خلال أسبوع.

وفيما يتعلق باستقرار الوضع الحالي للكهرباء، أشار خربوطلي إلى أنّ حالات الفصل التي حدثت مؤخراً هي نتيجة ارتفاع درجات الحرارة لأن إنتاج الكهرباء يتم بالتعامل مع آلات «ميكانيكية» ومحركات تتأثر بدرجات الحرارة العالية، موضحاً أنّه في جميع دول العالم عندما ترتفع درجات الحرارة سينخفض مردود إنتاج محطات التوليد، وهذا تصميم عالمي.

وبين أنّ إمكانيات خبراء مجموعات التوليد السوريين مكنتهم من الدخول لأجزاء وتفاصيل عمل بعض المجموعات التي انخفض إنتاجها، ما أدى إلى إجراء تعديلات فنية عليها أسهمت هذه التعديلات في رفع مردود إنتاج المجموعات من الكهرباء حتى ولو كانت هناك درجات حرارة مرتفعة، مبيناً أنّ هذه التعديلات يعجز الخبراء الأجانب عنها.

ولفت وزير الكهرباء بعد زيارته مدينة حمص، إلى أنّه تم البدء يوم أمس بتنفيذ بمشروع إستراتيجي لإعادة تأهيل خط توتر عالٍ ٦٦ كيلو فولط (شمال حمص – تلدو) الذي خرج من الخدمة منذ أكثر من أربع سنوات، مبيناً أنّ هذا الخط يشكل جزءاً أساسياً لتأمين الكهرباء بوضعها المستقر لمنطقة وادي النضارى التي تشمل ما يقرب من ٢٥ بلدة في ريف حمص.

وأوضح أنّ المنطقة المذكورة تعاني حالات انقطاع قسرية كبيرة لكونها كانت تتغذى خلال الأعوام الأربعة الماضية من خط ٦٦ كيلو فولط واحد وهو (قطينة – الذهبية – الباروحة) بعد خروج خط شمال حمص تلدو من الخدمة بسبب الاعتداءات الإرهابية المسلحة عليه.

وبين حالات التقنين القسرية التي كانت في وادي النضارى نتيجة عدم التوازن بين الكميات المطلوبة للاستهلاك مع الحمل الرسمي والمحدد لخط التوتر العالي المتوافر، موضحاً أن الوادي بأكمله أصبح يتغذى من أربعة مراكز تحويل وهي في الوقت نفسه تتغذى من خط ٦٦ كيلو فولط واحد، ما أدى إلى حدوث تقنين قصري بسبب زيادة الأحمال وارتفاع الاستهلاك، وتحفّظاً لوقوع أي عطل على الخط.

وأشار الوزير إلى أنّ الخط الذي بدأنا به طوله ٢٠ كيلو متراً وسيتم إنجازه خلال شهر من تاريخ البدء بتنفيذ العقد، أي خلال ٣٠ يوماً، ما يؤدي إلى إلغاء التقنين القسري ليكون وضع وادي النصارى مستقراً كهربائياً وخاصة بعد تزامنه مع الموسم السياحي للمنطقة، لافتاً إلى أنّ منطقة وادي النضارى تتميز بالبرودة ما يدفع قاطنيها إلى زيادة استهلاكهم خلال فصل الشتاء.

مرسوم بإعفاء الشهداء والمصابين بعجز ٨٠٪ وما فوق من ذمم القروض التي لا تزيد على مليون ليرة

| الوطن

> حمرة لـ«الوطن»: أغلب القروض التي تضمنها الإعفاء لا تتجاوز المليون

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد يوم أمس مرسوماً يقضي بإعفاء الشهداء والمصابين بعجز كلي بنسبة ٨٠ بالمئة فما فوق، من الديون المترتبة بذمتهم من قروض ذوي الدخل المحدود لدى المصارف العامة، وذلك بما لا يزيد على مليون ليرة سورية.

وجاء في المرسوم «إعفاء الشهداء والمصابين نتيجة الحرب أو العمليات الحربية أو على أيدي عناصر إرهابية أو معادية بعجز كلي بنسبة ٨٠ بالمئة فما فوق من العسكريين في الجيش والقوات المسلحة المشمولين بأحكام المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته الحاصلين على قروض ذوي الدخل المحدود لدى المصارف العامة من تسديد ما لا يزيد على مليون ليرة سورية من كتلة الديون المترتبة بذمتهم على هذه القروض».

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير مصرف التسليف الشعبي محمد حمرة أن المرسوم أعفى الشهداء ومصابي الحرب والمصابين بعجز كلي بنسبة ٨٠ بالمئة فما فوق، من الديون المترتبة بذمتهم من قروض ذوي الدخل المحدود لدى المصارف العامة كافة، موضحاً أن الإعفاءات تشمل المليون الأولى فقط من الديون المترتبة على كل شخص أي الشريحة الأولى فقط من القرض المترتب على الشهداء والمصابين.

وأكّد حمرة أن النسبة الأكبر من قروض الدخل المحدود التي تضمنها المرسوم، هي تم منحها من مصرفي التسليف الشعبي ومصرف التوفير، مشيراً إلى أن جميع قروض الدخل المحدود التي صدر مرسوم الإعفاء عن المليون الأول منها لا تتجاوز المليون ليرة سورية، إلا ما هو نادر منها.

أفكار جريئة لوزارة الصناعة:

بيع أصول شركات بالمزاد العلني وطرح أخرى للاكتتاب العام

| محمد راكان مصطفى

قدمت وزارة الصناعة للجنة الاقتصادية جملة من المحاور للنهوض بالقطاع الصناعي وللتوجهات الاستراتيجية، تضمنت رؤية الوزارة في مرحلة التعافي المبكر لصناعة سورية تنافسية محلياً وإقليمياً.

وأشارت الوزارة في رؤيتها (حصلت «الوطن» على النسخة منها) إلى أن الأزمات تتيح فرصاً هائلة للتغير، ولابد من تلقفها، ما يتطلب إنجاز خطوات تصحّح المسار وتساعد في نهوض القطاع من كبوته باعتماد المقاربة التنموية المبنية على أسس الاستدامة، والانتقال من الإسعافي إلى التنموي، ليسهم من جديد في عملية التنمية كلها، وخصوصاً في مرحلة التعافي التي تتبع انتصار الجيش العربي السوري على الإرهاب.

وتهدف الرؤية إلى العمل على التموضع الاستراتيجي والنقلة النوعية والتركيز على المنتجات الاستراتيجية واستهداف الأسواق الجغرافية، وتحديد القطاع المنتج ذي الأولوية والفائدة بغية الاستثمار فيه، وتقديم الدعم على المستوى المتوسط المحدد للمنتج ذي الأولوية لترسيخ منتج وطني رائد، إضافة إلى العمل على تأهيل ورفع مستوى الكفاءات في شركات القطاع العام والخاص، ورفع مستوى الجودة وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتطوير خريطة المدن والمناطق الصناعية وحل مسألة العشوائيات الصناعية، والعمل على تحديد الأسواق الجغرافية الخارجية وترسيخ الشركات السورية في الأسواق ذات الأولوية.

خيارات أمام القطاع العام

استعرضت المحاور خيارات تطوير القطاع العام الصناعي، لافتة إلى أنه أمام شركات القطاع العام خيارات عديدة، منها الاستمرار بالوضع الراهن، وهذا يعني التآكل والاضمحلال أو على الأقل الانحسار، في حين ذهب خيار آخر إلى العمل على إدخال بعض ملامح التطوير، وترى الوزارة أنها ستكون محدودة الأثر مهما كانت محكمة الصياغة، أو أن يتم وضع مخطط طموح لإعادة هيكلة المؤسسات وشركاتها، لكن التنفيذ يبقى مقيداً في حال عدم اعتماده من أعلى المستويات، وضمن أسس الرقابة الإيجابية مع تصويبات لازمة أثناء التنفيذ.

خيار آخر طرحته الوزارة يتمثل بإحداث نقلة نوعية بالتفكير عالياً وبأدوات تمكن من وضع هذه الشركات أو على الأقل عدد مختار منها على مسار صاعد يستغل الفرص المتاحة وذلك بعد التشخيص المفصل لكل شركة على حدة، وإجراء دراسة وتحليل عميقين لمواطن الهدر وكيفية ضبط الإنفاق وتتبعه في كل شركة، حيث لابد من هجر النظم السابقة والهيكليات القائمة، بأن تبلور الوزارة أولويات عملها بإدخال تعديلات جوهرية حيث يستطيع معها التغير الهيكلي إحداث آثار نوعية وتجعل من تراكيبها المتعددة قادرة على الاستجابة السريعة لرؤية الإدارة الجديدة واتخاذ قرارات جريئة وسريعة، بما فيها معالجة أصول كل الشركات، وإمكانية إغلاق عدد من الشركات التي من غير المجدي إعادة تأهيلها بعد خسارة أصولها الرأسمالية، ودراسة إمكانية اعتماد صيغ التشاركية والتفاهمات والشراكات المحدودة النطاق أو الشاملة مع إمكانية اعتماد مفهوم الشركة المساهمة (أسوة بشركة الاتصالات التي كانت مؤسسة، وأصبحت تعمل ضمن قوانين الشركات بعد تطوير النظام المالي ونظام العقود ونظام العاملين).

وترى الوزارة أنه ضمن خيار إحداث النقلة النوعية لا بد من مناقشة عدد من الخيارات كأن يتم طرح الأسهم في اكتتاب عام (الطرح الكلي أو الجزئي)، موضحة بأنه يقصد بالطرح العام قيام الحكومة بطرح كل أو جزء من أسهم رأسمال المنشأة للبيع للجمهور، من خلال سوق الأوراق المالية، والنتيجة هي أن تصبح الشركة مختلطة «حكومية وقطاع خاص»، ولنجاح هذه الطريقة يتعين توافر عدد من الشروط بأن تكون الشركة مستمرة ولها سجل أداء مالي معقول ومبشر في المستقبل، وأن يكون هناك قدر كبير ومتاح من المعلومات المالية والإدارية عن الشركة، إضافة إلى توافر قدر محسوس وملموس من السيولة النقدية في السوق المحلية لتمويل الشراء، ووجود سوق نشطة للأسهم، وترى الوزارة أن القراءة متأنية لهذه الشروط يبين أنها غير متوافرة في سورية، لذلك اقترحت عدم اللجوء إلى هذا الخيار أقله في المرحلة الراهنة.

ومن الخيارات أيضاً طرح الأسهم في اكتتاب خاص أي بيع أسهم المنشأة أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين، ويفضل هذا الأسلوب في حالة الشركات ذات الأداء الضعيف، أو الشركات التي تحتاج إلى مالكين تتوافر لديهم الخبرات الصناعية والمالية والتجارية اللازمة لنجاح الشركات، وكذلك الدعم المالي القوي، وقد تكون هذه الطريقة المجدية الوحيدة في حال غياب سوق أسهم نام، حيث لا آلية يمكن من خلالها الوصول إلى جمهور المستثمرين.

واقترحت الوزارة خيار بيع أصول الشركة بالمزاد العلني وتأخذ هذه الطريقة شكل شراء أصول الشركة بصفة أساسية، وتتم هذه العملية بالمزاد العلني، ويوجد العديد من صور بيع الأصول، ومن أهمها إذا كان المرغوب فيه خصخصة جزء من الشركة، فإنه يمكن التصرف في هذه الأصول مع بقاء الجزء الرئيسي من الشركة مستمرا في نشاطه، أو إذا كان الاتجاه هو بيع الشركة بالكامل في حال الرغبة بحلها أو تصفيتها.

ومن الخيارات المطروحة أيضاً ضخ استثمارات خاصة جديدة في الشركة في حال الرغبة بالتوسع أو التحديث لعمليات الشركة، ويتم ذلك من خلال فتح باب المساهمة في رأسمال الشركة للقطاع الخاص ويلاحظ في هذه الطريقة أن الحكومة لا تتصرف في ملكيتها الحالية للشركة، بل تزيد من الملكية الخاصة فيها وهذا يؤدي إلى التخفيف، من مركز ملكيتها، وتتولد تركيبة ملكية مشتركة بينها وبين القطاع الخاص، وتسمى في هذه الحالة شركة مشتركة.

وذهبت الوزارة إلى اقتراح آخر هو عقود التأجير والإدارة وتتضمن هذه الطريقة التعاقد مع خبراء من القطاع الخاص، لتسيير وإدارة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، في مقابل أتعاب معينة، أو مقاسمة الربح الصافي مع الدولة (فصل الإدارة عن الملكية)، إذ ترى أن هذا التعاقد لا يعرض المستأجر لأي مخاطر مالية كما أن الشركة الحكومية تتحمل المخاطر التجارية بالكامل، وتتمثل ميزة هذا العقد في احتفاظ الحكومة بملكيتها للشركة، وتعتبر عقود الإدارة من طرق الخصخصة الآخذة في النمو، وذلك بسبب مزايا عديدة أهمها التوفير في تكاليف أداء الخدمة، والتغلب على مشكلة عدم مرونة العمالة الحكومية مع التغيرات في طبيعة العمل وظروفه.

وأشارت الوزارة إلى أن اللجوء إلى طريقة معينة من تلك الطرق إلى أدوات حكومية تنفيذية تتمتع بأوسع الصلاحيات وتكون بأعلى درجات المهنية والنزاهة والشفافية من أجل صنع القرارات واتخاذ الإجراءات التي تمكن من تنفيذ هذه الاستراتيجية على مستوى القطاع العام الصناعي.

أدوات تنفيذية

واستعرضت الوزارة الأدوات التنفيذية للوصول إلى الغايات المطلوبة، وهي إعداد معايير لتقييم شركات القطاع العام الصناعي فنياً وإنتاجيا ومالياً من لجنة فنية تشكل لهذا الغرض، وتشكيل فرق عمل مستقلة تتكون من مكتب تدقيق وممثل عن الجهاز المركزي للرقابة المالية وممثل عن وزارة المالية وممثل عن وزارة الصناعة مهمتها إعداد دراسات تقييم للشركات من عدة أوجه إنتاجياً ومالياً وإدارياً، والمصادقة على الدراسات التقييمية واقتراح القرارات الممكنة من لجنة بالوزارة، وإضافة إلى تشكيل لجنة عليا ضمن رئاسة مجلس الوزراء بموجب قانون يمنحها السلطة باتخاذ القرارات اللازمة من أجل معالجة أوضاع الشركات بموجب الدراسة التقييمية لكل شركة بشكل مستقل.

وترى وزارة الصناعة أن إدارة العملية تتطلب أن يتم تأسيسها على أسس واضحة من أهمها، اختيار الإدارة على أساس الكفاءة، وأن يتم البحث عن الكفاءات الإدارية المتميزة وتعديل آليات صنع القرارات من خلال منح السلطات التامة للجهات الإدارية المباشرة على مستوى الشركة، وعدم التدخل في أعمال هذه الشركات والمؤسسات وتجاوز الروتين والطرق الطويلة في صناعة القرارات، والمحاسبة على أساس النتائج النهائية.

> التعاقد مع القطاع الخاص لإدارة الشركات العامة وفصل الإدارة عن الملكية

> عدم التدخل في أعمال الشركات والمحاسبة على النتائج

> تحويل بعض الشركات إلى ملكية مشتركة بين العام والخاص

وأشارت إلى أن العلاقة بين الحكومة والشركات العامة يجب أن تتبدل بشكل جذري، فالحكومة يجب أن تسلك سلوك المساهم في الشركات المساهمة، أي إن المساهم يستبدل مجلس الإدارة إذا فشل في تحقيق الأهداف، وعلى الحكومة أن تمنع أي مساعدة عن الإدارة وأن تستبدلها إذا لم تنجز الأهداف، علماً بأن شكل هذه الأهداف يجب أن يتغير من الأسلوب القديم حيث كان مؤشر كمية الإنتاج هو الهدف الأسمى، إلى معايير جديدة توضع في ظل ظروف وإمكانيات كل شركة من المؤسسات، وأن تصاغ هذه المعايير وبوضوح على شكل اتفاقية لمدة محددة بين إدارة الشركة والحكومة، وأن تكون الحكومة حازمة وقوية في محاسبة إدارة الشركة بموجب هذه المعايير، وعلى الحكومة ألا تتدخل في إدارة هذه المؤسسات خلال هذه المرحلة، وأن الأمر يتعلق بالاستقلالية، وعندما تصبح هذه المؤسسات قادرة على المنافسة عندئذ يمكن للدولة أن تقرر ماذا تفعل بها.

وتم اقتراح أن تكون وزارة الصناعة محورا مهما من محاور النمو والتنمية في مرحلة التعافي المبكر وإعادة الإعمار يرتب عليها العمل مع التوجهات الأخرى السائدة في القطر وخصوصا برامج الإصلاح الإداري والمؤسساتي.

وترى الوزارة أنه بعد اعتماد الرؤية المقترحة سوف يصار العمل إلى إعداد البرامج التنفيذية لكل خيار من الخيارات الاستراتيجية، والعمل على وضع معايير الرقابة والتقييم والتغذية الراجعة.

هيكليات

تضمنت الرؤية أيضاً العمل على هيكلة الوزارة والمراكز الداعمة والتركيز على مكون السياسة الصناعية والتحفيز الميسر، وإحياء المجلس الاستشاري في الوزارة، وإعادة صياغة الهيكل التنظيمي وصياغة دور مديريات الصناعة والمراكز الداعمة، إضافة إلى تفعيل إدارة للموارد البشرية، وإعادة النظر بدور المؤسسات الصناعية، وبناء قاعدة معرفية محدثة لآليات صنع القرار، وإعادة التواصل مع المنظمات الدولية الخاصة بالتنمية الصناعية.

كما تهدف إلى إعادة هيكلة شركات القطاع العام الصناعي عبر التشخيص الفعلي وعلى أرض الواقع لكل شركات القطاع، وتحديد خياراتها الاستراتيجية «إعادة تأهيل، تطوير، تغيير نشاط، تخصيص، تصفية..» ودراسة الواقع الحالي للموارد البشرية على مستوى القطاع كله، وعلى مستوى كل شركة وتدوير هذه الموارد لإعادة الإقلاع بالقطاع من جديد، والعمل على تطوير البيئة التشريعية والقانونية الناظمة للقطاع، وتوفير الموارد المالية للعمليات الاستثمارية والتشغيلية من خلال صيغ جديدة وابتكارية شفافة كالتشاركية مع القطاع الخاص.

إضافة إلى تطوير البيئة التمكينية للقطاع الخاص عبر التخفيف ما أمكن من القيود التي فرضت على الشركات نتيجة الحرب، ومساعدة الشركات للاستفادة من مساعدات إعادة الإعمار التي توفرها بعض المنظمات الدولية، إضافة إلى إعادة النظر بقوانين الاستثمار والعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة، وتفعيل قانون التشاركية، وتوفير نطاقات عمل على شكل تجمعات صناعية ومدن صناعية، تحرير سوق التدريب للمساهمة ببناء قدرات الكوادر الصناعية.

نقص الكوادر

نوّهت رؤية الوزارة في إطار البنية المؤسساتية وتطوير الأداء الإداري بالنقص الشديد في عدد الكوادر ضمن الوزارة وفي معظم المؤسسات والشركات التابعة لها، مع التشديد على أهمية معالجة الترهل، إذ تمت بلورة خطة التأهيل والتدريب، مع التنويه بالعمل على تنفيذ برنامجي ماجستير تأهيل وتخصص للكوادر العليا (واستهداف تأهيل ١٢٠ مهندساً وجامعياً على دفعات) بالتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي عبر معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، لكون أي عملية نهوض جدية للقطاع تتطلب روافع عديدة وليس أقلها وجود كوادر مؤهلة ورفيعة مؤمنة بالتغيير وعلى دراية إدارية وفنية بالتنظيم الصناعي الحديث.